

أبو الغيط يرحب بالقرار ويصفه بأنه «تجسيد لنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة»

قرار تاريخي لمجلس الأمن بإدانة الاستيطان.. وإسرائيل في صدمة



مندوب فلسطين مرجحاً برئيس مجلس الأمن لشهر ديسمبر قبل صدور القرار



اجتماع مجلس الأمن أثناء التصويت على قرار ضد المستوطنات

بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين. ويشكل القرار محطة هامة إلى جانب قرارات تاريخية أخرى ارتبطت بالقضية الفلسطينية، ومنها عام 2004 عندما ساهم الأردن في إنجاح استصدار الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية حول عدم قانونية الجدار العازل، والدعوة إلى إزالته وتعويش الفلسطينيين المنضربين من بنيانه، واعتبار إسرائيل دولة محتلة للفلس الشرقية حيث دعا القرار إسرائيل إلى «تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

من ناحية أخرى أكد مندوب مصر في الأمم المتحدة عمرو أبو العطا، أن بلاده صوتت لصالح مشروع القرار الخاص الذين يدين الاستيطان الإسرائيلي، مشيراً إلى أن ذلك يأتي انطلاقاً من «مواقف مصر الراسخة والتي لا تقبل التشكيك وليس لحل نزائيات أو مساموات من أي طرف».

وأوضح أبو العطا وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط: «لقد وجدت مصر نفسها اليوم مضطرة إلى سحب مشروع القرار المقدم منها من الناحية الإجرائية، على خلفية المزايدات التي تعرضت لها من طرح المشروع بالحبر الأزرق، والتي وصلت إلى حد ما يشبه الإنذار من جانب بعض أعضاء المجلس، وهو أمر غير مقبول شكلاً وموضوعاً بالنظر إلى الموقف المصرية الثابتة والتي لا يمكن التشكيك فيها إزاء الحقوق الفلسطينية للمشروعة».

وتابع: «تلك المزايدات جرت أثناء قيام مصر بمشاورات سياسية مكثفة على مدار الساعة منذ طرح مشروع القرار، وعلى كافة المستويات السياسية مع الأطراف المعنية، ضماناً للحفاظ على الحقوق الفلسطينية لمشروعة في خلال تسوية دائمة وعادلة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة».

وأضاف: «منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، وعدم تلبية حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة يمارس فيه حقه الطبيعي في حياة كريمة وحرية ورغم الصمت الدولي الواضح وصدور العشرات من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة دون إنفاذها، اضططعت مصر وما كبرت بمسؤوليات جسام، وجابهت تحديات ديبلوماسية وحاضنت حروباً عسكرية، ومعارك بحرية على كافة الأصعدة للدفاع عن حق الفلسطينيين، والذفع قدماً نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في إطار تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط».

بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين. ويشكل القرار محطة هامة إلى جانب قرارات تاريخية أخرى ارتبطت بالقضية الفلسطينية، ومنها عام 2004 عندما ساهم الأردن في إنجاح استصدار الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية حول عدم قانونية الجدار العازل، والدعوة إلى إزالته وتعويش الفلسطينيين المنضربين من بنيانه، واعتبار إسرائيل دولة محتلة للفلس الشرقية حيث دعا القرار إسرائيل إلى «تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

من جانب آخر أكد الأردن أن قرار مجلس الأمن الدولي بمطالبة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة «تاريخي»، ويعبر عن إجماع الأسرة الدولية على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي، ويؤكد الحق التاريخي للشعب الفلسطيني على أرضه في القدس وعلى أرضه النابرية.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة، محمد المومني «إن تصويت 14 عضواً في مجلس الأمن وامتناع عضو واحد يؤكد قناعة الأسرة الدولية بعدم شرعية الاستيطان من جهة وحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه من جهة أخرى». وكان مجلس الأمن الدولي تبني الجمعية قراراً دولياً يطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأغلبية 14 صوتاً مقابل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.

وأضاف المومني في تصريح له: «إن هذا القرار يؤكد أيضاً موقف الأردن التاريخي وجهوده الدائمة في مناهضة سياسة الاستيطان الإسرائيلي باعتبارها عقبة استراتيجية وأساسية في وجه السلام القائم على أساس الشرعية الدولية وحل الدولتين، وإن نشاطات إسرائيل في الأراضي المحتلة غير شرعية ومرفوضة من المجتمع الدولي». وقال «إن القرار يشكل خطوة إيجابية كونه انعكاس لقناعة المجتمع الدولي بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويدعم حل الدولتين الذي يشكل مصلحة أردنية عليا». وتضمنت الحكومة الأردنية الجهود الدبلوماسية الفلسطينية والعربية التي انشرت عن صدور هذا القرار التاريخي عن مجلس الأمن الدولي.

وبنص القرار على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية

- قطر وتركيا ترحبان بالقرار «التاريخي» ضد الاستيطان الإسرائيلي
- الأردن: قرار مجلس الأمن تاريخي
- مصر: صوتنا بتأييد المشروع ولا نقبل المزايدات

يطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني لوكالة الأنباء القطرية، أن دولة قطر ترحب بالقرار الذي قُدمه السنغال وفنزويلا والمليزيا ونيجيريا، معرباً عن أمله في أن يشكل هذا القرار خطوة جادة نحو تحقيق السلام العادل والشامل للشعب الفلسطيني بما يسهم في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

وأضاف وزير الخارجية القطري، أن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتناقض مع الشرعية الدولية، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، مبيناً أن دولة قطر كانت ولا زالت داعمة للقضية الفلسطينية.

وعلى صعيد متصل، أجرى وزير الخارجية القطري صباح أمس السبت اتصالاً هاتفياً بمنظور السنغالي مذكور آنحاي.

وبحسب ما ذكرته وكالة الأنباء السعودية، جرى خلال الاتصال بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها، إضافة إلى بحث آخر التطورات في المنطقة.

من جهتها، رحبت تركيا مساء الجمعة بالقرار، وذكرت وزارة الخارجية التركية في بيان، أن القرار يحمل أهمية لأنه يؤكد أن الاستيطان يشكل عائقاً أمام رؤية حل الدولتين.

وجدد البيان الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس)، دعوة تركيا لاحتلال الإسرائيلي بوقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في القدس الشرقية والضفة الغربية بأسرع وقت والانصياع لقرار مجلس الأمن 14.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأغلبية 14 صوتاً مقابل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.

وبنص القرار على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية

بالموقف الفوري والشامل لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدم أبو الغيط، في بيان له، أمس السبت، الشبهة للفلسطين. قيادة وحكومة وشعباً، على صدور هذا القرار الحصري، وبهذه الأغلبية الكبيرة، وبعد مرور أكثر من 35 عاماً على صدور قرار مماثل، بما يجسد مدى تأييد ومساندة المجتمع الدولي للنضال التاريخي للشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ويؤكد في ذات الوقت مجدداً عدم شرعية حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، مضيفاً، السلطات الإسرائيلية لترسيخه كإجراء، واقع، وكونها عائقاً رئيسياً أمام التوصل إلى حل الدولتين.

وأشار الأمين العام، في بيان له، إلى أنه يتطلع لأن يولد هذا القرار زخماً وقوة دفع يستحان بأن تشهد الفترة القريبة المقبلة تكتيفاً للاتصالات الرامية لدفع الجانب الإسرائيلي للالتزام بما جاء في هذا القرار.

وأيضاً بمختلف القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبالتوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، مضيفاً، أن المؤتمر الذي أعلنت الحكومة الفرنسية اعترافها عقده خلال شهر يناير المقبل بهدف إنهاء مسيرة التسوية السلمية، يمكن أن يمثل خطوة هامة في هذا الطريق.

وجدد أبو الغيط، التأكيد في هذا الصدد على الموقف القوي والثابت لجامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للأمم العربية، وذلك وفقاً لما أكدته مختلف القرارات الصادرة عن الجامعة في هذا الشأن، مشيراً، إلى أن مبادرة السلام العربية تظل أيضاً في الإطار المتكامل والمتوازن للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي.

من ناحية أخرى رحب وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مساء الجمعة، بتبني مجلس الأمن مشروع قرار

كما علق الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، في حسابه على «تويتر»، مساء الجمعة، على تبني مجلس الأمن وقف الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، قائلاً: «بالنسبة للأمم المتحدة، فالأمور كلها ستختلف بعد 20 يناير».

في إشارة لموعده تسليمه السلطة من الرئيس الأمريكي، باراك أوباما. وكان ترامب حث الإدارة الأمريكية على استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار.

وقال في بيان «بما أن الولايات المتحدة تقول منذ فترة طويلة بأن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن يصنع إلا عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين وليس عبر شروط تفرضها الأمم المتحدة، يجب استخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن».

ومن جهته، قال رئيس مجلس النواب الأمريكي ريان يصف امتناع أمريكا عن التصويت بمجلس الأمن بأنه «مشين بالقطع» وب«ضربة للسلام».

فما قال السناتور الأمريكي مكن: امتناع أمريكا عن التصويت بمجلس الأمن يجعلها «متورطة في هذا الهجوم الفظيع» على إسرائيل.

واضطرت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى انتهاك حرمة يوم السبت، الذي يحظر فيه ممارسة أي أعمال منذ غروب شمس يوم الجمعة، وفقاً للشرعية اليهودية، من أجل نشر الخبر الخاص بتبني مشروع القرار.

وذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أن الإدارة الأمريكية غيرت سياستها التي تبنتها لسنوات طويلة في الدفاع عن إسرائيل في أروقة الأمم المتحدة، وامتنعت عن التصويت، مساء الجمعة، وسحبت تبني مشروع القرار الذي وافقت عليه 14 دولة من إجمالي 15 دولة، هم أعضاء مجلس الأمن، ومن بينها فرنسا وبريطانيا.

وقال وزير إسرائيلي مقرب من نتنياهو بعد تصويت مجلس الأمن بشأن المستوطنات: الولايات للحدود «نخلت عن إسرائيل». وكان مجلس الأمن الدولي أجّل الخميس التصويت على مشروع قرار يطالب إسرائيل بوقف نشاطاتها الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية.

وقال دبلوماسيون «إن مصر طلبت التأجيل لإتاحة الوقت لإجراء مشاورات حول مشروع القرار». من جانب آخر رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بتبني مجلس الأمن الدولي، لمشروع قرار يطالب إسرائيل

عواصم - «وكالات» : سادت حالة من الصدمة في إسرائيل بعد تبني مجلس الأمن الدولي لمشروع قرار ضد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتبني مجلس الأمن الدولي الجمعة، قراراً تاريخياً يطالب بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في تحول عن سياستها الثابتة على حماية إسرائيل من أي إجراءات بالأمم المتحدة.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الجمعة أن إسرائيل لن تمتثل للقرار الذي يتنهد مجلس الأمن الدولي الجمعة والذي يدعو إلى وقف الاستيطان. وقال مكتب نتنياهو في بيان إن «إسرائيل ترفض هذا القرار العنابي لإسرائيل وللعزى من الأمم المتحدة، ولن تمتثل له».

وطالب مجلس الأمن الدولي الجمعة إسرائيل بإنهاء الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في قرار يتنهد بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه.

وأدى امتناع واشنطن إلى تبني القرار الذي أيد 14 عضواً في المجلس من أصل 15، وهذا أول قرار يتنهد المجلس بشأن إسرائيل والفلسطينيين منذ نحو ثماني سنوات.

وانتقد سفير إسرائيل في الأمم المتحدة امتناع أمريكا عن التصويت، فيما أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو رديئة الجمعة أن قرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو «صعقة كبيرة للسياسة الإسرائيلية».

وقال أبو رديئة لفرانس برس تعقيماً على القرار الذي يتنهد مجلس الأمن بغالبية 14 صوتاً وامتناع واشنطن عن التصويت إن «قرار مجلس الأمن صعقة كبيرة للسياسة الإسرائيلية وإدانة بإجماع دولي كامل للاستيطان ودعم قوي لحل الدولتين».

ومن جانبه، أكد كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، إن «تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار يطالب بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية هو «يوم نسر».

وقال «هذا يوم نصر للقانون الدولي، نصر للغة المتحضرة والمفاوضات ونقش تام للقوى المتطورة في إسرائيل».

ومن جهتها قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بانها لم تستخدم الفيتو ضد القرار لأنه يعكس الحقائق على الأرض وينسجم مع السياسة الأمريكية، وقالت إن «استمرار البناء الاستيطاني يقوض بشكل خطير أمن إسرائيل».

بعد هزيمتها في مجلس الأمن .. إسرائيل تنتقم من نيوزيلندا والسنغال

الأراضي المحتلة - «وكالات» : أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو السبت بـ «سلسلة من التدابير الدبلوماسية» ضد نيوزيلندا والسنغال، اللتان دعتا إلى تنظيم تصويت الجمعة على قرار ضد المستوطنات الإسرائيلية. وجاء التصويت بمبادرة من 4 دول هي نيوزيلندا والمليزيا والسنغال وفنزويلا، وتناول مشروع قرار كانت اقترحتة مصر قبل أن تتراجع بضغط من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب.

ولا تقم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع مالدسيا وفنزويلا.

وبعيد ساعات فقط من تبني مجلس الأمن الدولي لقرار يطالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي، أعلن نتنياهو استعداء «قوريا» لسفيرة في نيوزيلندا والسنغال «للتشاور». بحسب بيان صادر عن مكتبه.

وقرر نتنياهو أيضاً، إلغاء زيارة مقررة في يناير لوزير الخارجية السنغالي، وأمر بإلغاء جميع برامج

للساعدات للسنغال، كما وإلغاء زيارات سفيري السنغال ونيوزيلندا غير اللقيمين إلى إسرائيل.

وكانت إسرائيل أعلنت بعيد التصويت أنها لن تمتثل لقرار مجلس الأمن.

وطالب مجلس الأمن الدولي إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في قرار يتنهد بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه.

وفي خطوة نادرة، أدى امتناع واشنطن إلى تبني القرار الذي أيد 14 عضواً في المجلس من أصل 15.

ويطلب القرار أن «توقف إسرائيل فوراً وفي شكل تام كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية».

وبعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية «ليس لها أي أساس قانوني وتوقع في شكل خطير فرصة حل الدولتين»، الذي يقضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.



رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي

الساحل الإيسر، وأضاف أن القصف دمر العشرات من مواقع داعش وقتل عدداً من قياداته داخل أوكارهم.

وتوقع الضابط انتهاء السيطرة على هذه المناطق والإعلان رسمياً عن تحرير الساحل الإيسر بالكامل مع دخول عام 2017 بعد وصول قطعات جديدة إلى الفرقة التاسعة، ومشاركة قوات الرد السريع في عمليات الساحل الإيسر.

وأوضح أن هناك هجمات شرسة من قبل تنظيم داعش في مناطق متفرقة محرة في الجانب الإيسر تقوم بصدها القوات العراقية على مدار اليوم بمحوم أحياء المدينة في محاولة للتنظيم من استعادة المناطق المحررة.

من جهة أخرى أقام مصدر أمني في وزارة الداخلية العراقية، أمس السبت، بمقتل شرطي وإصابة ثلاثة آخرين، جراء تفجير سيارة مفخخة في قضاء الخالص شمالي دبالى.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن المصدر قوله إن «حصيلة انفجار سيارة مفخخة بقووما التحاري في قضاء الخالص شمالي محافظة دبالى، بلغت قتيلاً واحداً وثلاثة مصابين جميعهم من الشرطة».

وأضاف المصدر أن «القوات الأمنية طوقت للمنطقة، فيما هرعت سيارات الإسعاف لنقل الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج والجهة إلى الطب العدلي».

بغداد - «وكالات» : قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أمس السبت إن «هذهما الأكبر هو تحرير الإنسان وسحق النصر النهائي قريباً على داعش في الموصل».

وقال العبادي في كلمة خلال مؤتمر الشباب العراقي إن «أكبر ضربة تلقناها عصابات داعش الإرهابية، تمثلت بتوحدنا لأنها تزلزل على تعزيز المواطن بالفرقة بين المكونات، وعلى الدول التي تشع بالآمان إلى الحذر من الخطر المحدق بها بسبب هذه العصابات».

وأضاف: «إننا حالياً في الموصل نقاتل الإرهاب وهذهما الأكبر تحرير الإنسان، حيث حررنا قلتي المحافظة وسحق النصر النهائي قريباً». وذكر أيضاً «في الوقت الذي تحرر الوطن من هذه العصابات، تقوم في نفس الوقت بإعادة الاستقرار وإزالة الألغام والعبوات وإعادة الحياة للمناطق المحررة لكي يعود أبناء الوطن».

من جانب آخر بدأت القوات العراقية أمس السبت قصفاً مدفعياً للسيطرة على أحياء جديدة في الساحل الإيسر من مدينة الموصل من سيطرة داعش.

وقال العميد عادل ثامر من قوات مكافحة الإرهاب إن «قوات مكافحة الإرهاب بدأت بقصف مناطق العرب والمثلي والدرزلية والجزائر والفصيلة والمهندسين والاندلس والشرطة ضمن الحورين الشرقي والشمالي بالموصل في